الأمم المتحدة

A/72/830–S/2018/288

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
17 April 2018
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة الثانية والسبعون
البند ٣٩ من جدول الأعمال
الحالة في أفغانستان

مجلس الأمن
السنة الثالثة والسبعون

رسالة مؤرخة ٢٩ آذار/مارس ٢٠١٨ موجهة إلى الأمين العام من الممثلَيْن الدائمَيْن لأفغانستان وأوزبكستان لدى الأمم المتحدة

نتشرف بأن نحيل طي كتابنا هذا الإعلانَ الصادر عن مؤتمر طشقند المعني بأفغانستان: عملية السلام، والتعاون الأمني، والربط الإقليمي، وهو الإعلان الذي اعتمده المؤتمر الدولي في أوزبكستان في ٢٧ آذار/مارس ٢٠١٨ (انظر المرفق).

ونرجو ممتنَيْن تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما من وثائق الجمعية العامة في إطار البند ٣٩ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) محمود **سيكل**
السفير
الممثل الدائم لجمهورية أفغانستان
الإسلامية لدى الأمم المتحدة

(توقيع) بختيار **إبراهيموف**
السفير
الممثل الدائم لجمهورية أوزبكستان
لدى الأمم المتحدة

230418 200418 18-06124 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق الرسالة المؤرخة ٢٩ آذار/مارس ٢٠١٨ الموجهة إلى الأمين العام من الممثلَيْن الدائمَيْن لأفغانستان وأوزبكستان لدى الأمم المتحدة

الإعلان الصادر عن مؤتمر طشقند المعني بأفغانستان: عملية السلام، والتعاون الأمني، والربط الإقليمي

(طشقند، ٢٦ و ٢٧ آذار/مارس ٢٠١٨)

ديباجة

نحن، المشاركين في مؤتمر طشقند:

١ - نقرّ بأن السلام والأمن في أفغانستان ضروريان لضمان الاستقرار والرخاء في المنطقة ولوضع حدّ لسنوات عديدة من العنف والمعاناة عاشها الشعب الأفغاني. ولذلك، فإننا نسلّم بأن إيجاد تسوية سياسية يقودها الأفغان ويتولون زمامها ويدعمها التعاونُ الإقليمي الوثيق في جهود مكافحة الإرهاب والمخدرات، وتوطيدَ التعاون والربط الاقتصاديين على الصعيد الإقليمي هما مفتاح السلام والرخاء في أفغانستان وفي المنطقة بأسرها؛

٢ - نكرر الإعراب عن تأييدنا لقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن التابعين للأمم المتحدة ومقرراتهما، بما في ذلك ما يتناول منها الشراكة الجديدة المشكَّلة بين أفغانستان ووسط آسيا في أعقاب الجلسة التي عقدها مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بشأن وسط آسيا وأفغانستان في ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨ بنيويورك؛

٣ - نحترم سيادة أفغانستان واستقلالها وسلامتها الإقليمية ووحدتها الوطنية والجهودَ التي يبذلها شعبها وحكومتها من أجل تحقيق السلام والاستقرار والتنمية في ذلك البلد؛

٤ - ندرك أهمية المبادرات الدولية والإقليمية التي يقودها الأفغان ويتولون زمامها والتي ترمي إلى تعزيز السلام والاستقرار في أفغانستان، ولا سيما عملية كابل التي تستمد أهميتها من كونها محفلا وإطارا رئيسيا يخضع لإشراف الحكومة الأفغانية ويراد به قيادة جهود السلام التي تهدف إلى إنهاء العنف في أفغانستان؛

٥ - ندعم الجهود التي تبذلها دول وسط آسيا من أجل النهوض بعملية السلام والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفغانستان، ونؤيد انخراط تلك الدول في العمليات السياسية والاقتصادية الإقليمية؛

٦ - نؤكد أهمية مؤتمر طشقند المعني بأفغانستان: عملية السلام، والتعاون الأمني، والربط الإقليمي، بوصفه استمرارا لما يبذله المجتمع الدولي من جهود دعماً لعملية سلام ومصالحة يقودها الأفغان ويتولون زمامها؛

السلام والمصالحة

٧ - نعرب عن تأييدنا الشديد لعرض حكومة الوحدة الوطنية الدخولَ في محادثات مباشرة مع حركة طالبان، دون وضع أي شروط مسبقة، بهدف التوصل في نهاية المطاف إلى اتفاق سلام شامل مع طالبان يحظى بدعم المجتمع الدولي؛ وندعو حركة طالبان إلى قبول هذا العرض لبدء عملية سلام يقودها الأفغان ويتولون زمامها، بما يتفق مع القرارات ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة ومجلس الأمن التابعين للأمم المتحدة؛

٨ - نشدّد على أن التوصل إلى تسوية سياسية مع حركة طالبان هو أفضل سبيل لإنهاء العنف في أفغانستان، وثمة حاجة إلى محادثات سلام مباشرة تُجرى بلا شروط مسبقة بين حكومة أفغانستان والعناصر التي يمكن التصالح معها من حركة طالبان؛

٩ - نكرر الإعراب عن دعمنا للجهود التي تبذلها حكومة أفغانستان من أجل بدء محادثات مباشرة مع حركة طالبان ونعترف بعملية كابل بوصفها محفلا وإطارا رئيسيا وبغيرها من مبادرات السلام الإقليمية والدولية المتعلقة بأفغانستان؛

١٠ - ندعو حركة طالبان إلى أن تعترف بنصيبها من المسؤولية عن تحقيق السلام والأمن في أفغانستان بغية وضع حدّ لمعاناة الشعب الأفغاني وأن تعلن رسمياً استعدادها للدخول في محادثات سلام مباشرة مع حكومة أفغانستان بدعم كامل من المجتمع الدولي من خلال صيغة يتفق عليها الطرفان؛

١١ - نحث الحكومة الأفغانية وحركة طالبان على المضي قدُماً صوب إيجاد تسوية سياسية. فإبرام اتفاق سلام شامل للجميع سيكون انتصارا لجميع أطرافه، لا هزيمة لأي منها. وينبغي لذلك الاتفاق أن يكفل إشراكَ حركة طالبان في العملية السياسية باعتبارها طرفا فاعلا سياسيا له شرعيته، ونبذَ الحركة للعنف وقطعها جميع الصلات التي تربطها بالإرهاب الدولي، بما في ذلك تنظيم القاعدة وتنظيم الدولة الإسلامية/داعش وغيرهما من الشبكات الإرهابية عبر الوطنية، وأن يكفل أيضا احترامَ الدستور الأفغاني شاملا أحكامه المتعلقة بتساوي الأفغان جميعاً في الحقوق؛

١٢ - نشدد على أهمية مشاركة المرأة على نحو كامل وجدّي في المصالحة الأفغانية وشؤون الأمن والاقتصاد في ذلك البلد، ونتعهد بمواصلة تقديم الدعم للجهود الدولية الرامية إلى تمكين المرأة الأفغانية، ونظل ملتزمين التزاماً تاماً بدعم تنفيذ خطة العمل الوطنية بشأن المرأة والسلام والأمن في أفغانستان؛

١٣ - ندعم حكومة أفغانستان فيما تبذله من جهود لتهيئة الظروف المواتية لبدء محادثات السلام وإحراز تقدم فيها من خلال توفير الحوافز الفعالة لهذا الغرض وفيما تتخذه من تدابير حيال أولئك الذين تتبيّن استحالة قبولهم للسلام ويستمرون في ارتكاب أعمال العنف وفي إراقة الدماء واقتراف الفظائع ويقدمون المساعدة إلى الشبكات الإرهابية عبر الوطنية؛

١٤ - نهيب بجميع البلدان أن تحترم سيادة أفغانستان وسلامتها الإقليمية وألا تتدخل في شؤونها الداخلية حتى يتسنى لذلك البلد تحقيق الأمن والاستقرار والرخاء؛

١٥ - نتعهد بتقديم الدعم اللازم لكي تصبح أفغانستان بلداً ينعم السلام، لا يكون قاعدة للإرهاب يمكن انطلاقاً منها تهديد بلدان أخرى ويستطيع أن يعتمد اعتماداً تاماً على قواته في تحقيق الأمن على أراضيه؛

مكافحة الإرهاب والمخدرات

١٦ - ندين الهجمات الشائنة التي تعرّض لها شعب أفغانستان في الآونة الأخيرة ونعرب عن تضامننا القوي معه، ونشجب الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره دون أي تمييز، وندرك جسامة التهديدات المشتركة الناجمة عن العلاقة بين أنشطة الإرهاب والمخدرات والجريمة المنظمة العابرة للحدود بالنسبة للأمن والاستقرار في أفغانستان والمنطقة والمجتمع الدولي ككل؛

١٧ - نشدد على أهمية التعاون الإقليمي والدولي الذي يتخذ شكل إجراءات عملية تهدف إلى القضاء على الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره وفقاً لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب وقرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ذات الصلة؛

١٨ - نؤكد أهمية تكثيف الجهود العملية التي تبذلها حكومة أفغانستان بالتعاون مع الشركاء الإقليميين والدوليين من أجل التصدي لإنتاج المخدرات والاتجار بها وتهريب السلائف والأسلحة باعتبار ذلك مصدرا رئيسيا لتمويل الإرهاب؛

١٩ - نسلّم بأن الإرهاب والمخدراتِ والجريمة المنظمة تهديداتٌ عالمية متشابكة تتطلب استراتيجيةً مشتركة قائمة على استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب؛

٢٠ - نؤكد أن جميع أشكال المساعدة الأمنية التي تتلقاها أفغانستان ينبغي أن تقدَّم عن طريق الحكومة الأفغانية، ونعارض بشدة تقديم أي دعم مالي أو مساعدة مادية أو أسلحة إلى حركة طالبان وتنظيم الدولة الإسلامية/داعش باعتبار ذلك أمرا لن ينتج عنه إلا زعزعة الاستقرار في أفغانستان وإطالة أمد النزاع؛

التعاون الاقتصادي الإقليمي

٢١ - ندعم التقدم المحرز مؤخرا في المشاريع الإقليمية للتعاون والربط الاقتصادي التي تعترف بدور أفغانستان كجسر بري طبيعي يربط بين وسط آسيا وجنوب آسيا والمنطقة الأوسع نطاقا. وسيكون الإدماج الاقتصادي لأفغانستان في المنطقة إسهاما إضافيا في إحلال السلام والاستقرار الدائمين في أفغانستان والمنطقة الأوسع نطاقا؛

٢٢ - نشدّد على أن التنفيذَ الحسن التوقيت للمشاريع الإقليمية للتجارة العابرة والنقل والطاقة والبنية التحتية والاتصالات التي تربط أفغانستان بجيرانها الأقرب وبالمنطقة عموماً سيجلب فوائد ملموسة لسكان المنطقة ككل وسيحسِّن سبل كسب الرزق ويعزز الجهود الجارية من أجل توطيد السلام ومكافحة الإرهاب والأنشطة غير المشروعة؛

٢٣ - نقر بأن مؤتمر طشقند المعني بأفغانستان: عملية السلام، والتعاون الأمني، والربط الإقليمي أتاح، انطلاقا من المبادرات السابقة، فرصةً فريدة لإجراء مناقشات مفتوحة وشاملة بشأن طائفة واسعة من المسائل المتعلقة بعملية السلام الأفغانية، وجهود مكافحة الإرهاب والمخدرات، والتعاون الاقتصادي الإقليمي، وساعد على صوغ حلول متفق عليها بين الأطراف؛

٢٤ - نعرب عن امتناننا العميق لحكومة أوزبكستان لكرم ضيافتها المعهود وتنظيمها الممتاز للمؤتمر الرفيع المستوى في طشقند، ولجهودها الحثيثة من أجل خلق توافق واسع وثابت في الآراء على الصعيدين الإقليمي والدولي بشأن مسائل السلام والأمن والربط الإقليمي.

اعتَمد هذا الإعلان في طشقند، جمهورية أوزبكستان، كلٌّ من الاتحاد الروسي وأفغانستان وألمانيا والإمارات العربية المتحدة وأوزبكستان وإيران وإيطاليا وباكستان وتركمانستان وتركيا والصين وطاجيكستان وفرنسا وقطر وقيرغيزستان وكازاخستان والمملكة العربية السعودية والمملكة المتحدة والهند والولايات المتحدة واليابان والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة.